

دراسة مقارنة لبعض معايير الإستدامة المالية في العراق للمدة (2019-2004)*

م. عبد الجبار بديع عبدالعزيز، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة دهوك، دهوك، كردستان العراق.
أ.م. د. محمد شعبان حسن، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة دهوك، دهوك، كردستان العراق.

المستخلص:

تعد الدراسة الحالية محاولة بحثية لتشكيل الإطار النظري والتطبيقي لما تناولته من متغيرات، حيث تزايد الإهتمام بموضوع الإستدامة المالية على الصعيدين المحلي والدولي خصوصاً بعد الأزمات والصدمات المالية التي تعرضت لها العديد من الدول، وأصبحت الإستدامة المالية من المؤشرات المهمة في الحكم على نجاح أو فشل السياسة المالية للدولة وخاصة في العمل على تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الواردات الحكومية مقابل تقليل نفقاتها الحكومية، بإعتبارها هدفاً مهماً أكدت عليه أغلب مؤسسات التمويل الدولية متمثلةً بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وانطلقت الدراسة من مشكلة تجسدت في تساؤل تطلب الإجابة عنه إستجلاء العديد من الدلالات النظرية والمنهجية المتاحة، ومن ثم تشخيص مستوى أهميتها وأثرها. كما عززت الدراسة بتحليل وتقييم وقياس إستدامة الوضع المالي في العراق بالإعتماد على مجموعة من المؤشرات الخاصة، وقدمت مجموعة إستنتاجات من أهمها إفتقار السياسة المالية للدولة إلى المكانة المهمة في السياسة الإقتصادية المعاصرة، بسبب وجود التداخلات السياسية في النشاطات الإقتصادية وانعدام الرؤية الواضحة للحكومات المتعاقبة خصوصاً بعد عام (2003) حول الوضع المالي والإقتصادي للدولة. كما خرجت بمجموعة من المقترحات أبرزها الإهتمام بتحقيق الإستدامة المالية في العراق وبشكل دوري من خلال إعادة النظر في السياسة النقدية والمالية والوصول إلى مستوى مثالي من التنسيق بينها لغرض تحقيق النمو المالي المستدام.

الكلمات الدالة: الإستدامة المالية، مؤشر بويتر، مؤشر الفجوة الأولية ذات الأجل القصير، مؤشر الإنساق المالي، مؤشر الفائض أو العجز المالي.

المقدمة:

إحتل مفهوم الإستدامة المالية أو إستدامة الدين العام حيزاً كبيراً من إهتمامات الأكاديميين والدارسين والسياسة أصحاب القرار، نظراً لزيادة دور الدولة وتدخلها في النشاط الإقتصادي للبلد، فاتجهت نفقاتها نحو الزيادة مقابل الإيرادات المتحصلة أي إنعدام التوازن بينها، ونشأ بذلك ما يُسمى بالعجز المالي، لنا ينبغي على الحكومة العمل وفق مفهوم الإستدامة المالية بإعتباره دليلاً إستراتيجياً يعمل على منع حصول الأزمات المحتملة ويحقق قدراً كبيراً من الإنبساط والدقة والشفافية والقدرة على تمويل برامج السياسة المالية. ويُعد العراق من الدول حديثة الإهتمام بموضوع الإستدامة المالية بإعتباره مؤشراً من مؤشرات نجاح أو فشل السياسة المالية ومعياراً محمياً في تحليل الأداء والوضع المالي للدولة. ويرجع ذلك للتحويلات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي عصفت به بعد عام (2003). ونتيجةً للمنهج العشوائي غير المدروس زادت النفقات الحكومية وعلى وجه الخصوص النفقات التشغيلية وغيرها من الأسباب التي أدت في نهاية المطاف إلى خلق ديون جديدة أجبرت المعنيين الإهتمام بشكل أكبر بالإستدامة المالية وتقويمها، والعمل على وضع الإستراتيجيات الحقيقية والواقعية التي تمكنها من تخفيض هذه الديون وبالذات الخارجية وأعبائها عن كاهل الموازنة العامة لتحقيق إستدامة الوضع المالي في الإقتصاد العراقي والتخلص من ظاهرة الإقتصاد الأحادي الجانب من خلال إضعاف مساهمة إيرادات المورد الناضب من حصيلة الإيرادات العامة للدولة والتي تحكها مقتضيات السياسة الدولية واشتراطات الإقتصاد الدولي.

مشكلة البحث: تنحصر مشكلة البحث بالسؤال الآتي: في ظل تزايد النفقات العامة وتنامي مستوياتها، هل للإقتصاد العراقي القدرة على تحقيق الإستدامة المالية؟

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من تناولها لموضوع حيوي والمتمثل بإجراء دراسة مقارنة لمعايير الإستدامة المالية في العراق للفترة (2019-2004)، وتأكيداً على ذلك فإن البحث يسعى إلى تقديم إطار نظري للإستدامة المالية والتعرف على المعايير الخاصة به وأبرز العوامل المؤثرة فيها. وحقبة الدور الذي تُارسه الإستدامة المالية في الإقتصاد من إتلاكها لآليات التواعد والإنبساط المالي التي يُمكن من خلالها تخفيف حدة تداعيات الأزمات التي تتناوب النشاط الإقتصادي. لذلك فإن وجود سياسة مالية مُستدامة بإعتبارها صام آمان لممارسة العملية المالية يعني أن الإقتصاد يسير بالإتجاه الصحيح وإن هناك إستغلال فعال للموارد الإقتصادية المتاحة يتمثل في مُعدلات نمو ناتج مرتفعة.

أهداف البحث: في ضوء مُشكلة البحث وأهميته ينصب الهدف على توضيح مفاهيم الدراسة الأساسية، فضلاً عن الإطار التطبيقي الذي يختبر فرضية البحث.

فرضية البحث: إستكمالاً لمتطلبات البحث ويهدف الإجابة على التساؤل المثار في مشكلة البحث، نعتد على فرضية علمية تُساعدنا على القيام بالعمل المنهجي المناسب للوصول إلى إجابات واضحة تُحقق الأهداف المطلوبة، وعلى أساس ما سبق ينطلق البحث من فرضية مفادها: أن السياسات المالية للحكومات العراقية حققت شروط الإستدامة المالية في الإقتصاد الوطني.

مجال وحدود البحث: تتمثل في:

- أ. الحدود المكانية: شملت الإقتصاد العراقي.
- ب. الحدود الزمانية: تمثلت في بيانات سنوية للمدة (2019-2004).
- ت. الحدود الموضوعية: تناول البحث مؤشرات ومعايير الإستدامة المالية.

ثانياً: الدراسات ذات العلاقة:

1. دراسة (Aleš, 2006) بعنوان (Fiscal Sustainability – Definition, Indicators and Assessment of Czech Public Finance Sustainability) (الإستدامة المالية – تعريف، مؤشرات وتقييم إستدامة المالية العامة التشيكية): سلطت الدراسة الضوء على مفهوم الإستدامة المالية في الواقع الإقتصادي للتشيك، من خلال التطرق لعدة مؤشرات تقييم السياسات المالية في التشيك، مع الأخذ بالإعتبار تطور الإنفاق المستقبلي (الفجوة الإبتدائية والفجوة الضريبية) وقيمة الزيادة المستقبلية في الإنفاق المرتبطة بالزيادة السكانية، ومن أين سيتم تمويلها بما في ذلك اللجوء للدين العام. وقدرت الدراسة حجم الإيرادات المستدامة خلال المدة (1995-2003) بنحو (48%) من الناتج المحلي الإجمالي بفارق أعلى بـ (7.3%) عن نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي الحالي في جمهورية التشيك، إضافةً إلى تقدير نسبة الرصيد الأولي المستدام بـ (0.4%) من الناتج المحلي الإجمالي. كما إقتترحت الدراسة لغرض الإمتثال لهذه المستويات وتحقيق الأهداف المطلوبة أما رفع حجم الضرائب أو خفض حجم الإنفاق بنحو (3.0%) من الناتج المحلي الإجمالي مع توقع نشوء ضغوط مستقبلية على السياسات الإنفاقية في التشيك مثل تلك الناتجة عن شيخوخة السكان.
2. دراسة (Alexis, 2014) بعنوان (Assessing fiscal sustainability in some selected countries) (تقييم الاستدامة المالية في بعض البلدان المختارة): اعتمد الباحث في دراسته على مؤشر الحوازمية العديدة التي طورها كلٌّ من (Crocé & Juan- Ramon, 2003) لتقييم الاستدامة المالية في (18) دولة مختارة من الدول النامية والناشئة. وخلصت الدراسة إلى أن معظم الدول عينة الدراسة تمر بأوضاع مالية غير مستدامة حسب مؤشر (IFS) (International Financial Statistics) الذي كان أكبر من (1) في أكثر من (84%) من مدة الدراسة والتقييم. ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى تسجيل عجز مالي كبير جداً، وارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في (12) دولة من بين (18) دولة عينة الدراسة.
3. دراسة (خن وعبدالرزاق، 2016) بعنوان (تقييم مؤشرات الإستدامة المالية في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية): هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم الإستدامة المالية في الجزائر خلال المدة (2011-2016)، من خلال تحليل الوضعية الإقتصادية والمالية في ظل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية وبيان تأثير الأخير على تحقق الإستدامة المالية في ضوء السياسات المطبقة حالياً، إضافةً إلى رصد تغيرات وتطورات نسب ومؤشرات الإستدامة المالية المختلفة. وخلصت الدراسة إلى بيان أن الجزائر في وضع غير مستدام وقابل للتأثر بالصدمات بما فيها الصدمة النفطية. كما إقتترحت الدراسة بعض الإجراءات العملية لأجل تخفيف آثار الصدمة النفطية وتعزيز الإستدامة المالية في الجزائر منها، صياغة إستراتيجية واضحة لإدارة الدين العام ضمن إطار تنسيقي يضم السياستين المالية والتقديرة ضمن إطار إقتصادي شامل.
4. دراسة (اليساري والحسنوي، 2019) بعنوان (تقييم الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2016): تناولت الدراسة معالجة المشكلة المتمثلة (في ظل تنامي العجز وتزايد الدين العام: هل للاقتصاد العراقي قدرة على تحقيق الاستدامة المالية؟)، لنا ركزت الدراسة على فرضية، مفادها أن للاقتصاد العراقي قدرة على تحقيق الاستدامة المالية، وللتحقق من ذلك تم تقسيم الدراسة على ثلاثة مباحث رئيسة، فضلاً عن ذلك إن الحدود الزمنية للبحث، تضمنت المدة المعتمدة من سنة (1990-2016)، وفي الختام تم التوصل إلى نتائج والتي منها تشير جذور الوحدة إلى جميع متغيرات البحث كانت مستقرة عن الفرق الأول، كما أكدت النتائج أيضاً أن النفقات العامة تنمو بمعدل أسرع من الإيرادات العامة (أي الميل أقل من واحد "0.92")، وهذا ما يدل على عدم قدرة العراق على سداد الديون واحتواء أعبائها. كما أوصت الدراسة إلى زيادة أهمية الإيرادات الأخرى عن طريق رفع كفاءة المنافذ الحدودية وجباية الإيرادات الجمركية بشكل صحيح، فضلاً عن ذلك بناء قاعدة بيانات للخاضعين للضرائب ومحاسبتهم في حالة تهربهم عن دفعها.

ثالثاً: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات ذات العلاقة:

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، حيث نجد أن بعض الدراسات لم تتناول المؤشرات والمعايير المنتقاة في منهجية البحث، واقتصرت دراساتهم العلمية على المنهج الوصفي الإستقرائي في معظمها. ومن جانب آخر، فإن الدراسة عمدت إلى الإشارة للعديد من المتغيرات التي لم يسبق التطرق إليها، وكذلك في المدة الزمنية التي تُغطيها والموضحة في الحدود الزمنية للدراسة، إذ إن التباين على الظرف، أو الزمان، أو المكان يُعد صفة مُلازمة للسياسات الكلية بوجه عام والسياسة المالية بوجه

خاص، على اعتبار أن إختلاف المدة الزمنية يعد عاملاً حيوياً في الدراسات التجريبية من هذا النوع. ومن جهة أخرى، تبلورت محاور الدراسة الحالية من إسهامات الدراسات السابقة من خلال إسهام الإخيرة في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، ودعم منهجيتها ومساراتها، وفي تصميم أدوات جمع المعلومات اللازمة، ومقارنة بعض النتائج التي وردت في الدراسات السابقة بما سوف تُسفر عنه الدراسة الحالية، فضلاً عن تحديد نقاط القوة والضعف في الدراسات التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، للعمل على تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف.

المبحث الثاني: التأسيس النظري للدراسة

أولاً: الإستدامة المالية (المفهوم والنشأة):

ترجع المحاولات الأولى لتحليل إستدامة السياسة المالية إلى (Keyuns,1923) الذي إهتم بأزمة الدين العام التي عرفتها فرنسا آنذاك، حيث نصح الحكومة الفرنسية بوضع سياسة مالية مُستدامة والتي تحقق قيد التوازن العام (حسين، 2009: 89). وتسعى السياسات المالية إلى الحفاظ على إستدامة المالية العامة، وضمان إستقرارية النمو، وتوفير الإحتياجات الإجتماعية والبيئية. ويتمحور مفهوم الإستدامة المالية أو الإكتفاء الذاتي المالي (Financial Self Sufficiency) حول ضمان عمر المؤسسة، إذ يتطلب الإكتفاء الذاتي إدارة العمليات المالية من دون مساعدة من البيئة الخارجية (Sineviciene & Railiene, 2015: 748). أما الإستدامة المالية التي يناقشها هذا الجزء من الدراسة، فتعريفها محل جدل واسع حيث من الصعب أن يُضبط لها تعريف يمكن أن يجمع بين الناحية النظرية وإمكانية ترجمته من الناحية الواقعية إلى مؤشرات يمكن الإسترشاد بها، إلا أن هذا لا يمنع من إستعراض أهم ما طُرح في الكتابات المالية والإقتصادية والإدارية حول الإستدامة المالية التي لم يصبح طرحها مُقتصرًا على الإقتصاديات النامية. إذ نظر إليها (Giammarioli et al.,2007: 639) على أنها "فُدرة الحكومة على خدمة ديونها والإلتزامات على المدى الطويل". وإنطلق (IMF,2007: 127) في التعبير عنها بأنها "الوضع الذي يستطيع المقترض من أن يستمر في خدمة ديونه، دون الحاجة إلى إحداث تغيير جوهري في النفقات والإيرادات العامة مستقبلاً". وأنفق كل من (Estermann & Pruvot, 2011: 17) على وصفها بأنها "ضمان تحقيق الأهداف عبر ضمان أن يُؤد دخل يُسمح له بالإستثمار، بالتنوع في مصادر الدخل هي الأداة لتحقيق الأهداف المنشودة". ويرى (Chikaza, 2015: 8) بأنها "القدرة على تكرار الأداء في المستقبل وهي تتيح الإستمرارية وتقديم الخدمات التمويلية". ويرى الباحث أن الإستدامة المالية هي "الحالة التي تكون فيها الدولة قادرة على تنفيذ برامج عملها لمختلف النشاطات ضمن مدى معين دون أن يقوض ذلك فُدرتها المستقبلية على الإفتاق، وأن يكون لديها دين عام مقبول يهدف أحياناً إلى تغطية العجز وبالشكل الذي يضمن الإصاف بين الأجيال في توزيع المزايا المالية".

ثانياً: العوامل المؤثرة في الإستدامة المالية:

تتم مجموعة عوامل إقتصادية تؤثر على الإستدامة المالية وبأشكال مختلفة (إيجابية وسلبية) وبصورة مباشرة وغير مباشرة. حيث إن إرتفاع مؤشر نسبة الدين إلى الناتج المحلي يُعتبر من أكثر العوامل المؤثرة سلباً في إستمرار تمتع الدول بالإستدامة المالية. كما أن هناك العديد من العوامل الأخرى المؤثرة في الإستدامة المالية ولعل من أهمها الأسواق المالية، ومؤشر الناتج المحلي الحقيقي، وكذلك نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، ونحوة الادخار الاستثمار، ونحوة ميزان المدفوعات، والهبات والتبرعات التي تحصل عليها الدول الأخرى والمؤسسات والمنظمات المالية الدولية، كذلك الدور المحوري للنفقات والإيرادات الحكومية والفجوة بينها والتي تُعد من المتغيرات الأساسية في التأثير في إستدامة السياسة المالية في أي بلد (سليمان، 2010: 291). فالدول التي يكون نسبة دينها العام من الناتج المحلي الإجمالي مرتفع، تكون أكثر عرضة لإضطرابات السوق، كتغير الفارق بين أسعار الشراء وأسعار بيع السندات الحكومية (الطائي وشلال، 2015: 4). بالإضافة إلى ما سبق هناك عوامل أخرى تُؤثر على الإستدامة المالية والتي أشارت إليها العديد من الدراسات متمثلة في معدل النمو الإقتصادي وسعر الفائدة والدين العام الداخلي والخارجي وخدمته (Abdullatif,2009:21).

ثالثاً: مؤشرات الإستدامة المالية:

لقد أصبحت قضية الإستدامة المالية من أهم القضايا وأكثرها إثارة للجدل وذلك يعود إلى الصعوبات التي تواجه مالية الدول المدينة ولاسيما الدول النامية كنتيجة طبيعية لتصاعد مستوى الدين العام. ولا يوجد إتفاق عام حول الإطار الكمي لتقييم الإستدامة المالية، ولكن هذا لا يعني أنه لا توجد معايير ومؤشرات كمية متاحة من أجل تقييم سلامة مستويات الدين العام وإستدامة السياسة المالية للدولة، حيث تُستخدم تشكيلة واسعة من النسب والمؤشرات لتقييم وضعية الديون لمختلف الدول (3: Garrick,2012). نستشف مما سبق أنه يتم تحليل الإستدامة المالية وفقاً للمعايير التي أقرتها المؤسسات الدولية من خلال عدة مؤشرات تركيبية (Synthetic Indicators)، وتأخذ هذه المؤشرات في الحسبان التطور التاريخي لمتغيرات السياسة المالية وخاصةً الدين العام المحلي وعجز الموازنة والضرائب. وتتمثل مؤشرات الإستدامة المالية حسب آراء بعض الباحثين بالآتي:

أ. المؤشرات المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي: تُوجد العديد من المؤشرات المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي والمتعلقة بتحليل وتقييم الإستدامة المالية، والتي من أبرزها ما يلي:

- **مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (Public Dept / GDP):** يُعد مؤشراً إسترشادياً لتقييم الموقف المالي لأي دولة أو إقليم، والتحقق من الإلتزام بالضوابط الأولية لتحقيق الإستدامة التي تستند إلى أهمية عدم إستمرار الحكومة في الإقتراض لتمويل أعباء الديون السابقة فيما يعرف في الأدبيات الإقتصادية " No Ponzi Condition" (Ayumu,2004:21). حيث تم الإعتماد عليه كأساس للإلتزام إلى الإتحاد الأوربي وذلك بالإسترشاد بمعايير إتفاقية (ماستريخت) لدول الإتحاد الأوربي عام (1992)، والتي إشتترطت أن لا تزيد نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي عن (60%) كشرط الإلتزام إلى وحدة النقد الأوربية (اليورو)، فتجاوز النسبة يعد مؤشراً على دخول الدولة في أزمة المديونية (سفاقة بي وبادهوا بي، 2015: 81). بينما يمثل معياراً للمراقبة والإشراف (Surveillance Criteria) بالنسبة لمجموعة دول غرب ووسط إفريقيا (CEMA , WAEMU) في ألا تزيد نسبة الدين العام ككل للناتج المحلي الإجمالي عن (70%) (Ronald & Markus,1999: 7).
- **مؤشر خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (Dept Service / GDP):** يعد من مؤشرات التدفق التي تُستخدم لتقييم الملاءة المالية في الإقتصاد، ويُعبر عن مدى قدرة الإقتصاد على الإيفاء بالتزاماته في الحدود الدنيا، وفي الواقع إن إرتفاع قيمة هذا المؤشر يعني أن البلد بحاجة إلى إستنفاد الكثير من موارده لمواجهة أو لخدمة دينه.
- **مؤشر الفوائد إلى الناتج المحلي الإجمالي (Interests / GDP):** يُعبر عن درجة ثقل عبء الفوائد على إقتصاد الدولة، حيث يُبين هذا المؤشر إلى أي مدى يتعين على الدولة أن تفرض ضرائب على الدخل المحلي الإجمالي من أجل رفع الإيرادات بشكل كافي لدفع تكلفة الفائدة على الديون (INTOSAI,2010: 10).
- **مؤشرات الدين (Debt Indicators):** يمكن تقييم القدرة على سداد مستحقات الدين العام من خلال مقارنة حجم الدين العام مع الناتج المحلي أو إيرادات المالية العامة أو إيرادات التصدير، وكالاتي (IMF,2000: 3):
- تقيس نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات قدرة الحكومة على تعبئة الموارد المحلية لسداد الدين.
- تُعتبر نسبة الدين العام إلى الـ (GDP) أحد أهم المؤشرات التي تأخذ حجم الإقتصاد بعين الإعتبار.
- تُشير نسبة خدمة الدين إلى حجم الصادرات إلى ما إذا كان من المتوقع للدولة المعنية توليد نقد أجنبي كافٍ للوفاء بالتزامات ديونها الخارجية مستقبلاً.
- يهتم مؤشر كفاءة الإحتياطيات بالعلاقة المتواجدة بين الإحتياطيات والديون القصيرة والمتوسطة الأجل من أجل تقييم قدرة الدولة على تفادي أزمات السيولة خاصة في الدول ذات القدرة على دخول الأسواق المالية.

رابعاً: نماذج تقييم الإستدامة المالية:

تتضح أهميتها في إيجاد نماذج تتيح تحليل ومراقبة قدرة الحكومة على إبرام ديون جديدة قبل طرح إشكالية الإستدامة المالية، نظراً لأن القرارات المالية الحالية تفرض إلتزامات على المالية العامة الطويلة الأجل (Wyplosz,2007: 9). وبالتالي تهدف هذه المؤشرات إلى إظهار هذه النواحي بناءً على المعلومات المتوفرة سنة تلو الأخرى، وكما يلي:

- أ. **مؤشر بويتز (Buiter's Indicators):** يعود هذا المؤشر إلى عام (1976) إذ تم بناء دالة لا خطية تصف تطور الدين وراس المال، إذ ان شرط التوازن الديناميكي أو الاستقرار يعتمد على رصيد الدين العام الحقيقي. وقياس هذا المؤشر الفجوة بين الموازنة الأولية المستدامة والرصيد الأولي الفعلي، لذلك تم إقتراح إستعمال مؤشر يعتمد على مفهوم القيمة الصافية للثروة (Net Wealth Value) من قبل (Buiter,1985)، والذي يُعرف بأنه مجموع الأصول بما فيها الأصول المالية والعينية مطروحاً منه إجمالي الدين العام. والكتابة الرياضية الخاصة بهذا المؤشر هي (Schadler,1995: 7):

$$b^* - b_t = (r - q) w_t - b_t \dots\dots\dots (1)$$

حيث أن:

b^* : نسبة الدين الأساسي المستدام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

b_t : نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (PIB).

r : سعر الفائدة الحقيقي.

q : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

w_t : القيمة الصافية للثروة من الناتج المحلي الإجمالي.

- ب. **مؤشر الفجوة الأولية ذات الأجل القصير (Short Term primary Gap Indicator):** يدل على مستوى الرصيد الأساسي المطلوب لتثبيت الدين كنسبة إلى (GDP)، وفيما يلي الكتابة الرياضية للمؤشر (INTOSAI,2010: 16):

$$BP^* - BP = (r_i - n_i) b - BP \dots\dots\dots (2)$$

حيث أن:

BP^* : الرصيد الأولي المطلوب لتثبيت الدين.

BP_i : الرصيد الأولي الحالي.

r : سعر الفائدة الحقيقي.

n : معدل النمو الديموغرافي (معدل نمو عدد السكان).

b : نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ت. **مؤشر الإتساق المالي (Fiscal Consistency Indicator)**: يستند فكرة المحافظة على النسبة المطلوبة للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويتبع ذلك أن السياسة الضريبية يجب أن تستهدف تقليل الفرق بين الضرائب المحققة للإستدامة المالية والضرائب الفعلية. ويُعتبر أحد مؤشرات المتانة الضريبية التي أشار إليها (Blanchard, 1990)، إلا أنه لا يمثل شرطاً كافياً للحكم على رصد وتحليل تطور الحصيلة الضريبية (عناية، 1998: 48). ويمكن حسابه من خلال قياس الفرق بين العبء الضريبي الحالي (Existing Fiscal Burden) والعبء الضريبي المستدام (Sustainable Fiscal Burden)، وعلى ذلك فإن نسبة الضريبة للناتج المحلي الإجمالي المستهدفة هي (سليمان، 2010: 293):

نسبة الضريبة المستهدفة إلى الناتج المحلي الإجمالي = نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج "بدون مدفوعات الفائدة" + (سعر الفائدة الحقيقي - معدل نمو الناتج الحقيقي) × نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكما مبين بالمعادلة أدناه:

$$T^* - T = \frac{\sum_{i=1}^n g}{n} + (r - q)b^* - T \quad \dots\dots\dots(3)$$

حيث أن:

T^* : العبء الضريبي في الفترة (n).

b^* : نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

T : العبء الضريبي الفعلي.

g : الإنفاق.

r : سعر الفائدة.

q : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ث. **مؤشر العجز المالي الأولي (الجاري) الإطار- المعدل (Initial Financial Deficit Indicator)**: قُدم من قبل كلاً من (Talvi & Vègh, 1998) والذي يهدف إلى مقارنة الرصيد المعدل طبقاً للإقتصاد الكلي مع القيمة الناتجة عن إعتبار الفوائد الناشئة فعلاً في لحظة معينة، بالإضافة إلى مستوى الدين ومعدل النمو اللذين يسودان عندئذ (Talvi & Vègh, 1998: 14). بعبارة أخرى يعتمد حسابه على تقدير قيمة العجز أو الفائض الأولي للموازنة العامة من خلال حساب الفرق بين المصروفات العامة بدون مدفوعات الفوائد والإيرادات العامة بدون الفوائد المحصلة، ومن أجل حسابه نعتمد على تحليل هيكل النفقات والإيرادات العامة لمعرفة نسبة العجز في الموازنة العامة (Talvi et al., 2003: 23). وأنه يواجه مشاكل عديدة من أهمها هو كيفية تحديد مفهوم الظروف العادية للإقتصاد، أما المعادلة الخاصة بهذا المؤشر فيمكن بيانها كالتالي:

$$d_t^M = \frac{(r - g)}{1 + g} b_{t-1} + d_t^M \quad \dots\dots\dots(4)$$

حيث أن:

r : سعر الفائدة الحقيقي المُخصص للتحليل.

g : النمو الحقيقي في سنة التحليل.

d_t^M : الرصيد الأولي المعدل طبقاً للإقتصاد الكلي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر يكون شرطاً ضرورياً لضمان ثبات نسبة الدين العام للنتائج والإستدامة المالية، إلا أنه ليس شرطاً كافياً لتحقيق ذلك. ومن الناحية النظرية يشترط لتحقيق الإستدامة المالية أن تستمر الموازنة في تحقيق فائض أولي تراكمي خلال مدة طويلة تضمن من خلاله سداد أعباء الدين العام المستحقة سنوياً.

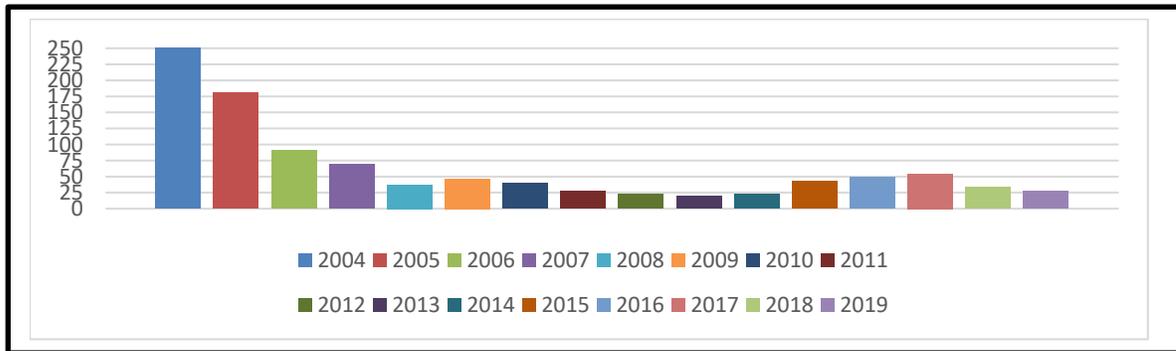
المبحث الثالث: التأصيل العملي للدراسة

يهدف هذا المبحث إلى تحليل بعض المؤشرات الخاصة بالإستدامة المالية خلال المدة (2019-2004)، وكما يلي:

أولاً: مؤشرات الإستدامة المالية لمتغيرات الدراسة في العراق للمدة (2019-2004):

من التحليل السابق لمتغيرات الدراسة يمكن الإستدلال من خلال عدد من المؤشرات الخاصة بالإستدامة المالية وكما موضح في الجدول (1)، وعلى النحو الآتي:

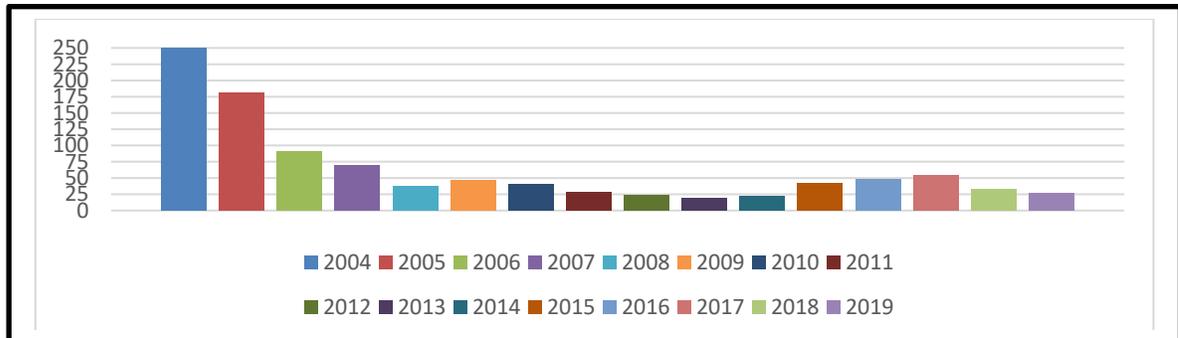
المؤشر الأول: مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي: يُعد من المؤشرات المهمة والأكثر إستعمالاً للوصول إلى النتائج الخاصة بإستدامة الدين العام، وعلى ضوء ذلك يُلاحظ أن نسبة متوسط الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (2019-2004) بلغ (44.1%)، وتُعد هذه النسبة ضمن الحد الآمن مقارنةً بالمعايير والشروط التي تم الإشارة إليها. وهذا يعني أن الدين الحكومي لا يزيد من أعباء الموازنة العامة للدولة وقدرتها على الوفاء بأعباء هذا الدين من جهة. ومن جهة أخرى فإن إرتفاع قيمة هذه النسبة دليل على أن معدل نمو الدين الحكومي أصبح يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الإقتصاد. ومن بيانات الجدول (1) يُلاحظ أن هناك تذبذب في قيمة هذه النسبة بين الإرتفاع والإخفاض، ففي المدة (2013-2004) هناك إخفاض في قيمة المؤشر عدا عامي (2009) و(2010) حيث بلغت بحدود (46.8%) و(40%) وعلى التوالي نتيجة الأزمة المالية العالمية، في حين عاود هذا المؤشر نحو الإرتفاع خلال المدة (2017-2014)، وما لبث إلا أن إتجه منحنى هذا المؤشر نحو الإخفاض مرةً أخرى مُحققاً بذلك نسب متفاوتة بلغت بحدود (33.6%) و(27.2%) للمدة (2019-2018) وعلى التوالي. ووفقاً لهذه النسبة فإن السياسة المالية للبلد تعتبر مستدامة إذا ما تمكنت الدولة من تحقيق الإستقرار في قيمة هذا المؤشر ودون الحاجة لعمل تعديلات في السياسة المالية. والشكل (1) يبين مسار هذه النسبة.



الشكل (1)

نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2019-2004)

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (1) ومخرجات برنامج (Excel).

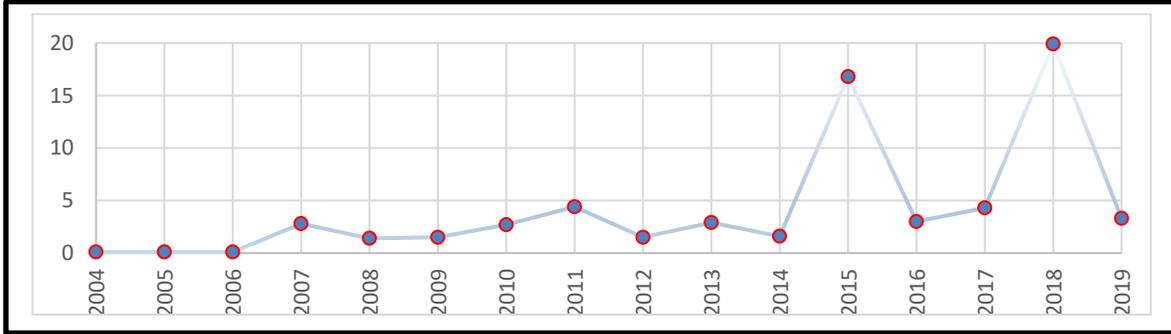


الشكل (2)

نسبة خدمة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2019-2004)

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (1) ومخرجات برنامج (Excel).

المؤشر الثاني: مؤشر نسبة خدمة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي: يُعد هذا المؤشر كما أسلفنا سابقاً في الإطار النظري من مؤشرات التدفق المستخدمة في تقييم الملاءة والجدارة المالية للإقتصاد الوطني. ومن بيانات الجدول (1) نرى أن المدة (2006-2004) حققت إستقرارية في قيمة هذا المؤشر حيث بلغت (0.1%) نتيجةً للتحوّل الذي شهده البلد خلال المدة المذكورة، في حين يلاحظ أن هذه النسبة خلال المدة (2019-2007) سجلت تذبذبات طفيفة في قيمتها في الإرتفاع أو الإنخفاض ما عدا عامي (2015) و(2018) حيث بلغت (16.8%) و(19.9%) وعلى التوالي، وهذا يرجع لمجموعة من الأسباب أبرزها الحرب على التنظيات الإرهابية وما استنزفته من الموازنة العامة التي زادت من نفقات الدولة وبالتالي اللجوء إلى الدين وما يترتب عليه من وفاء وخدمة لهذا الدين. لذا نرى أن النسبة الخاصة بهذا المؤشر خلال المدة (2019-2004) كمتوسط بلغت (5.1%)، وحسب هذه النسبة فإن الحكومة خلال مدة الدراسة لها القدرة على مواجحة الدين وخدمته، والشكل (2) يوضح مسار النسب الخاصة بهذا المؤشر.

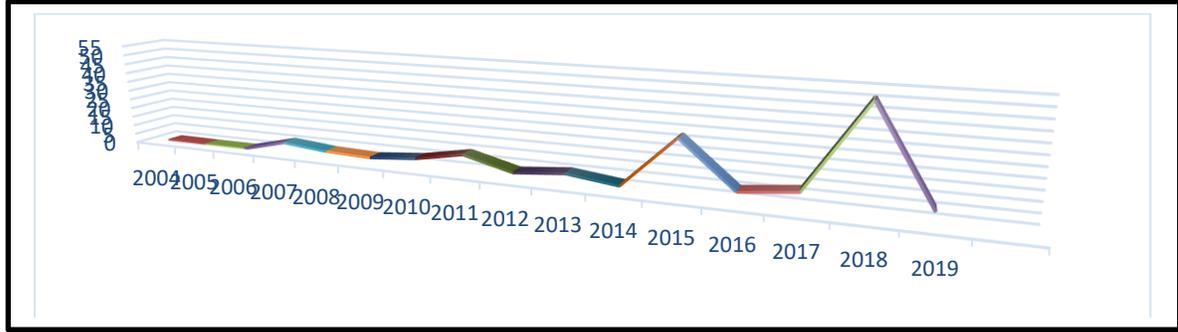


الشكل (3)

نسبة خدمة الدين الحكومي إلى الإئناق الحكومي في العراق للمدة (2019-2004)

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (1) ومخرجات برنامج (Excel).

المؤشر الثالث: مؤشر نسبة خدمة الدين العام إلى الإئناق العام: تُعد هذه النسبة من النسب المهمة للتوصل إلى النتائج الخاصة بإستدامة المالية العامة، إذ تميزت خلال المدة (2006-2004) بالتفاوت المنخفض إذ بلغت (0.3%) و(0.1%) و(0.1%) وعلى التوالي، لكن زاد هذا التفاوت في قيمة النسبة خلال المدة (2019-2007) وبنسب مختلفة ما عدا عامي (2015) و(2018) إذ سجلنا أعلى نسبة (28.1%) و(51.3%) وعلى التوالي، نتيجةً لتدهور الوضع الأمني والسياسي خلال المدة المذكورة والذي تطلب المزيد من الدين. وبلغت نسبة هذا المؤشر كمتوسط بحدود (10.2%) خلال المدة (2019-2004). لذا تُعتبر هذه النسبة ضمن الحد المعقول أي أن أعباء الدين العام لا تُشكل عبئاً على الموازنة العامة، بالنتيجة هذا يعمل على دعم الإستدامة المالية العامة وزيادة قدرة الإقتصاد الوطني على تحقيق المزيد من النمو، وكما موضح في الشكل (3).

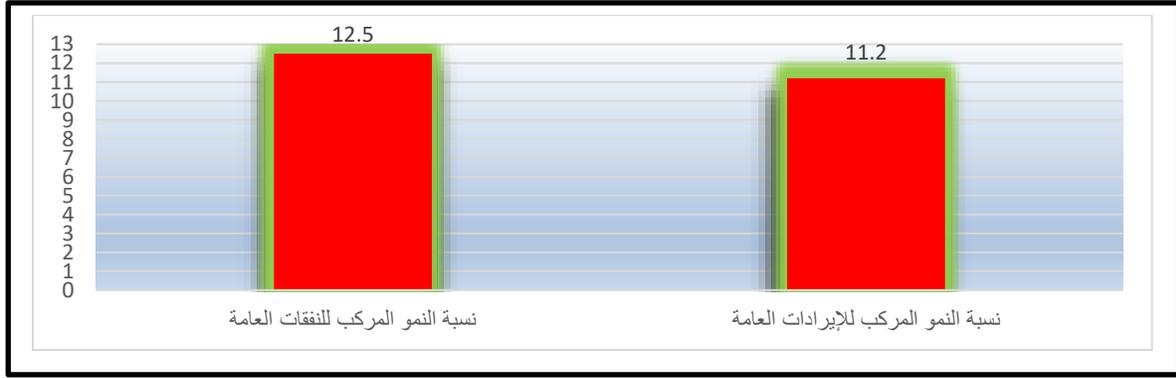


الشكل (4)

نسبة النمو المركب للنفقات والإيرادات العامة في العراق للمدة (2019-2004)

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (1) ومخرجات برنامج (Excel).

المؤشر الرابع: مؤشر نسبة نمو الإئناق العام إلى نسبة نمو الإيراد العام: يُعطي هذا المؤشر رؤية واضحة وجليّة حول مدى الإبتعاد أو الإقتراب من وضع التوازن المالي في المالية العامة. ومن بيانات الجدول (1) نجد أن نسبة المؤشر المذكور للإئناق الحكومي خلال المدة (2019-2004) في العراق بلغت (12.5%)، بينما نسبة النمو المركب للإيرادات الحكومية بلغت خلال نفس المدة (11.2%)، والشكل (4) يوضح النسب المذكورة. وعند المقارنة بين النسبتين نلاحظ أن نسبة النمو المركب للنفقات العامة أعلى من نسبة النمو المركب للإيرادات العامة، وهذا يعكس حالة عدم الإستدامة المالية لتلك المدة حسب هذا المؤشر، أي أن الإيرادات العامة لا تُغطي النفقات العامة، والدليل على ذلك حالة العجز المستمر التي طالّت الموازنة العامة للدولة خلال مدة الدراسة.

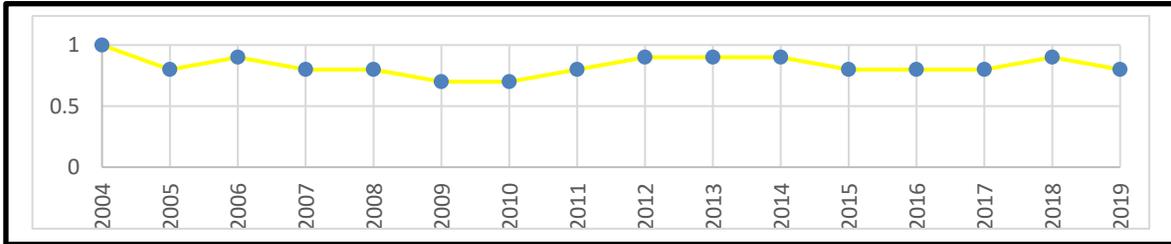


الشكل (5)

نسبة الإيرادات الحكومية إلى النفقات الحكومية في العراق للمدة (2019-2004)

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (1) ومخرجات برنامج (Excel).

المؤشر الخامس: مؤشر نسبة الإيرادات العامة إلى النفقات العامة: أوضحت النتائج في الجدول (1) إلى أن نسبة متوسط الإيراد الحكومي إلى الإنفاق الحكومي خلال المدة (2019-2004) بلغت (0.8%)، أي أن المُتَّحَصَل من الإيرادات العامة للدولة لا يكفي لتغطية نفقاتها العامة، وبالتالي فإن الفجوة هذه أصبحت من أبرز التحديات التي تواجهها المالية العامة في إيراداتها للمدة المذكورة. ويتبين لنا من نتائج هذا المؤشر أن نسبة التفاوت بين النسب طفيفة جداً تتراوح ما بين (0.7% - 1%) للمدة (2019-2004)، وأعلى نسبة لهذا المؤشر شهده عام (2004) وبمقدود (1%)، وفي هذا إشارة إلى أن الإيرادات العامة للدولة كانت كافية لتغطية نفقاتها العامة، ويُعزى هذا الأمر للتحوّل السياسي والإقتصادي الذي شهده البلد. ومن جهة أخرى فإن الزيادة في عام (2004) لم يتم الإستفادة منها لغرض تحسين وضع المالية العامة بالإضافة إلى تنمية موارد بديلة للدولة، لذا نرى تأرجح هذه النسبة وانخفاضها خلال مدة الدراسة، والشكل (5) يوضح هذه النسبة.



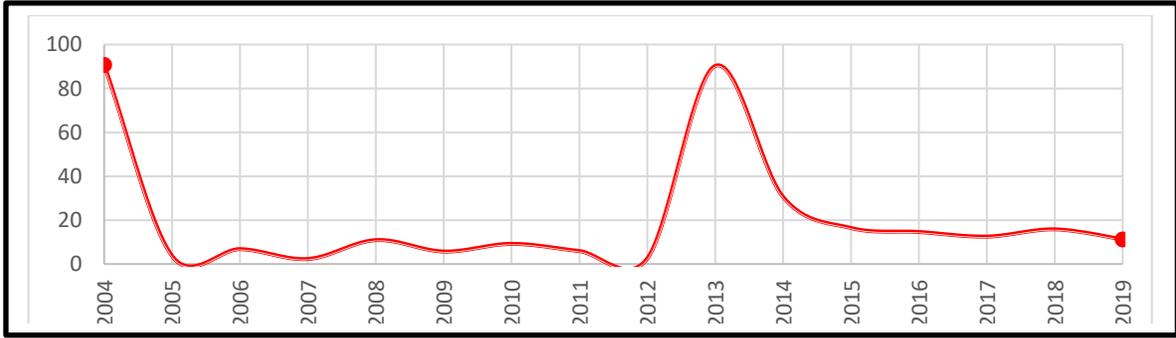
الشكل (6)

نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات الحكومية في العراق للمدة (2019-2004)

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (1) ومخرجات برنامج (Excel).

المؤشر السادس: مؤشر نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة: تُشير نتائج الجدول (1) والشكل (6) إلى أن نسبة متوسط الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة للبلد خلال المدة (2019-2004) سجلت بحدود (78.4%)، وتُعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنةً مع الإيرادات غير النفطية، ويرجع السبب في ذلك إلى إزدياد كميات النفط الخام المصدر للخارج بعد عام (2003). وتبين نتائج هذا المؤشر خلال المدة (2019-2004) تفاوتاً في النسب، حيث نرى إنخفاض هذه النسبة في عامي (2004) و(2013) إذ بلغت (9.3%) و(9.8%) وعلى التوالي، نتيجةً للظروف والتحوّلات التي أحاطت بالبلد من نواحي عدة منها السياسية والإقتصادية. كما بلغت في عام (2014) بحدود (69.5%) بسبب إنخفاض الإنتاج النفطي وإستيلاء التنظيمات الإرهابية على مصادر النفط في مناطق مختلفة أدى بالنتيجة إلى إنخفاض الإيرادات النفطية خلال تلك المدة. في حين نرى أن هذه النسبة إزدادت في الأعوام الأخرى من مدة الدراسة حيث تراوحت ما بين (83.6% - 97.7%)، وفي هذا إشارة إلى إعتماد شبه كامل للموازنة العامة للبلد خلال مدة الدراسة على الإيراد النفطي. لذلك فإن هذه النسب تشكل تهديداً للمالية العامة للبلد، لذا ينبغي إجراء إصلاحات هيكلية في بنية الإيرادات الحكومية، والعمل على توظيف هذا النوع من الإيرادات في تنوع مصادر الدخل القومي، وإستثمار العوائد في تطوير البنى التحتية للبلد والنهوض بمستوى القطاعات الأخرى مثل الصناعية والزراعية والخدمات، للحصول على عوائد مستدامة تُسهم في مواجهة كافة الأعباء التي يواجهها الإنفاق العام للبلد.

المؤشر السابع: مؤشر نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الإيرادات العامة: أوضحت النتائج في الجدول (1) والشكل (7) أن نسبة هذا المؤشر بلغت (21.6%) خلال المدة (2019-2004). ووفقاً لهذا المؤشر يتم تحديد الإيرادات غير النفطية والتي تُعتبر إيرادات عادية وتمثل موارد مستدامة للدولة، حيث يتم تحصيلها بشكل دوري مثل الضرائب والرسوم والمنح والإعانات وغيرها من الإيرادات الأخرى. وتُشير نتائج المؤشر إلى الإنخفاض في النسب خلال مدة الدراسة مقارنةً بالمؤشر السابق، إذ تراوحت هذه النسب ما بين (2.3%-16.4%)، إذ بدأت مرتفعة في عام (2004) وبمحدود (90.7%) ثم أخذت بالإنخفاض بين الأعوام (2005-2012) وسجلت في الأعوام (2013) و(2014) إرتفاعاً بحدود (90.2%) و(30.5%) وعلى التوالي، نتيجةً لانخفاض الإيرادات النفطية بسبب اسعار النفط الخام المصدر، فضلاً عن التقلبات والتغيرات السياسية والأمنية التي أضعفت المورد الأساسي للبلد. ويمكن القول أن إنخفاض هذا المؤشر بشكل عام يرجع لإرتفاع كميات النفط المستخرجة والمصدرة بعد عام (2003)، واعتماد البلد على الإيرادات النفطية بشكل أكبر من الموارد الأخرى. وفي هذا إشارة إلى أن هذا النوع من الإيرادات يجعل الإقتصاد الوطني مرهون ببيع النفط للخارج والأسعار العالمية، وهذا دليل على أن الإيرادات غير النفطية للبلد خلال مدة الدراسة تمتاز بعدم إستدامتها، ويُشكل هذا الأمر تهديداً حقيقياً للسياسة المالية وبالتالي من الواجب إجراء إصلاحات جوهرية وهيكلية في بنية الإيراد الحكومي ورفع كفاءة الجهاز الفني للضرائب من خلال إجراء المزيد من الإصلاحات الضريبية، والأهم من هذا العمل وبشكل جدي على إيجاد موارد أخرى بديلة تُسهم في تقليل الإعتماد على المورد النفطي.



الشكل (7)

نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الإيرادات الحكومية في العراق للمدة (2019-2004)

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (1) ومخرجات برنامج (Excel).

وبعد تحليل مؤشرات الإستدامة المالية لتغيرات الدراسة في العراق خلال المدة (2019-2004) نستنتج أن سلوك تلك المؤشرات كان مستجيباً نوعاً ما للدورة الإقتصادية ضمن إطار الموازنة العامة، حيث يلاحظ في مراحل معينة توجه الدولة لحفض النفقات العامة نتيجةً لإنخفاض الكميات المُصدرة من النفط الخام والإيرادات النفطية. والعكس صحيح في حالة إرتفاع الصادرات النفطية للبلد تزداد النفقات الحكومية وتتجه الدولة نحو إنفاق اغلب هذه الواردات بغض النظر عن توجيهها لتتمية قطاعات معينة والتي تُحقق بالنتيجة إمكانية تنوع مصادر الدخل وعدم الإعتماد على عوائد النفط، وبالرغم من تحقق إستدامة المالية العامة وبشكل نسبي في فترات معينة وحسب المؤشرات المذكورة سلفاً، إلا أن السياسة المالية المتبعة في البلد تربط تحقيق الإستدامة المالية بمجموعة عوامل خارجية والتي تُشكل نقطة ضعف على السياسة المالية للدولة.

الجدول (1)

مؤشرات الإستدامة المالية لمتغيرات الدراسة في العراق خلال المدة (2004-2019) (مليون دينار)

البيان	السنة	المؤشر الحكومي	الناتج المحلي الاجمالي GDP	خدمة الدين الحكومي	الإشفاق الحكومي	الإيرادات الحكومية	الإيرادات النفطية	مؤشر نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي %	مؤشر خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي %	مؤشر خدمة الدين إلى الإشفاق الحكومي %	مؤشر تغطية الإيرادات الحكومية %	مؤشر نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات الحكومية %	مؤشر نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الإيرادات الحكومية %
2004	13555554	1	53235358.7	65529	20145100	19258800	1800000	6	254.	0.1	0.3	9.3	90.7
2005	11166068	0	61673489.5	46287	35981168	28958608	27873710	1	181.	0.1	0.1	96.3	3.7
2006	87063402	87063402	95587954.8	70036	50963161	45392304	42287900	91.1	6.8	0.1	0.1	93.2	6.8
2007	77303389	77303389	111455813.	3109932	51727468	42064530	41103691	69.4	2.3	2.8	6.0	97.7	2.3
2008	59114133	59114133	157026061.	2243345	59861973	50775081	45218084	37.6	10.9	1.4	3.7	89.1	10.9
2009	61101599	61101599	130642187.	2020684	69165523	50408216	47528262	46.8	5.7	1.5	2.9	94.3	5.7
2010	64778036	64778036	162064565.	4300379	84657468	61735313	56050313	40.0	9.2	2.7	5.1	90.8	9.2
2011	60282889	60282889	217327107.	9503019	96662767	80934791	76184138	27.7	5.9	4.4	9.8	94.1	5.9
2012	58083553	58083553	251907661.	3862916	117131930	10232689	99657735	23.1	2.6	1.5	3.3	97.4	2.6
2013	54163847	54163847	273587529.	7932232	138424608	11929666	11636382	19.8	90.2	2.9	5.7	9.8	90.2
2014	59895883	59895883	266420384.	4182970	161697275	13964062	97072410	22.5	30.5	1.6	2.6	69.5	30.5
2015	84780811	84780811	199715699.	33609194	119462429	94048364	78649032	42.5	16.4	16.8	28.1	83.6	16.4

14.6	85.4	0.8	5.8	3.0	48.9	69773400	81700803	105895723	6183702	203869832.	99597195	2016
12.5	87.5	0.8	8.8	4.3	54.5	71833095	82069670	107089521	9433967	221665709.	12083223	2017
15.8	84.2	0.9	51.3	19.9	33.6	77160393	91643667	104158184	53479870	268918874.	90448698	2018
11.2	88.8	0.8	6.5	3.3	27.2	93741110	10556968	133107616	8617567	262917150.	71432588	2019
21.6	78.4	0.8	10.2	5.1	44.1	58598103	74739002	91008245	9291352	183625961	81005905	متوسط المدة
نسبة النمو المركب للنققات العامة خلال المدة (2019-2004) نسبة النمو المركب للإيرادات العامة خلال المدة (2019-2004) CAGR= 12.5% CAGR= 11.2%												

المصدر: إعداد الباحث بالإعتد على بيانات:

- وزارة المالية العراقية، (دائرة المحاسبة ودائرة الموازنة). للمدة (2019-2004).
- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة المحاسبة، للمدة (2019-2004).

ثانياً: تقييم الإستدامة المالية في العراق للمدة (2019-2004):

إن تقييم الإستدامة المالية في العراق ينبغي أن يكون وفقاً للمعايير الموضوعية من قبل مؤسسات التمويل الدولية وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات والنماذج التي سيتم التطرق لها، وكما يلي:

المؤشر الأول: مؤشر بويتز (Buiter's Indicator): يُعد هذا المؤشر من مؤشرات الدعم المستديم الذي تم ذكره سابقاً في الجانب النظري، ومن المؤشرات المهمة في قياس الإستدامة المالية، حيث يركز على السياسة المالية المُتحققة لإستدامة الدين العام والواجب الإحتفاظ بنسبة معينة من العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستواها الحالي من أجل ضمان تثبيت التمويل اللازم ومن ثم الدين الحكومي. ويتم حسابه من خلال إيجاد قيمة الفجوة بين الرصيد الأولي المستدام والرصيد الأولي الحقيقي (الفعلي) من خلال الإعتد على مؤشر القيمة الصافية للثروة (w_t). وبعد تحليل البيانات في الجدول (2) تم التوصل إلى النتائج الخاصة لمؤشر بويتز للمدة (2019-2004)، حيث نجد أن هناك تفاوت في النتائج فبعضها موجبة كما في المدة (2007-2004) والأعوام (2009) و(2014) و(2017) و(2019) والتي بلغت بمحدود (10793583517) و(3352736798) و(3860325213) و(750700853) و(56184676.2) و(174015225.1) و(170535937) و(192851211.2) مليون دينار وعلى التوالي، وهذا يعني أن قيمة نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (b_t) هي أكبر من نسبة الدين الأساسي المستدام إلى الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى عدم تحقق الإستدامة المالية للأعوام المذكورة، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع نسبة مستوى العجز الأمر الذي يُجتم على الحكومة إجراء تعديلات هيكلية واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة في جوهر السياسة المالية للبلد من أجل تحقيق فائض في الموازنة العامة تغطي إيراداتها ونققاتها العامة مع أعباء الديون. أما بالنظر إلى نتائج مؤشر بويتز في الجدول (2) للأعوام (2008) و(2010-2013) و(2015-2016) و(2018) والتي سجلت (-217116556) و(-116843195) و(-559329604) و(-463166963) و(-264994443) و(-311676666) و(-61170933) و(-173355389) مليون دينار وعلى التوالي، فقد كانت النتيجة سالبة وفي هذا دلالة على وجود الإستدامة المالية في هذه الأعوام، مما يعني أن نسبة الدين الأساسي المستدام إلى الناتج المحلي الإجمالي هو أكبر من نسبة مجمل الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن بإمكان الحكومة في هذه الحالة أن تغطي أعباء العجز المتحقق في الأعوام المذكورة من الإيرادات المتحققة لها، والأشكال (8) و(9) توضح مسار هذه القيم. وبشكل عام يمكن القول أن القيم السالبة الدالة على تحقق الإستدامة المالية حسب هذا المؤشر يرجع لإمتلاك الحكومة الفيدرالية إلى أصول مالية وعينية كافية خاصة الإحتياطيات النقدية الأجنبية، كما أن نسب الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت عند مستويات متدنية نسبياً، لذا تتمتع الحكومة بقيم جيدة لمؤشر بويتز لأن القيم السالبة تُشير إلى إمتلاك الحكومة لسياسة مالية مستدامة تؤدي بالنتيجة إلى الحفاظ على ثبات القيمة الصافية لثروة المجتمع والأجيال المقبلة. والجدول (2) هو تجسيد تطبيقي للكتابة الرياضية الخاصة بمؤشر بويتز في العراق خلال المدة (2019-2004)، وكما يلي:

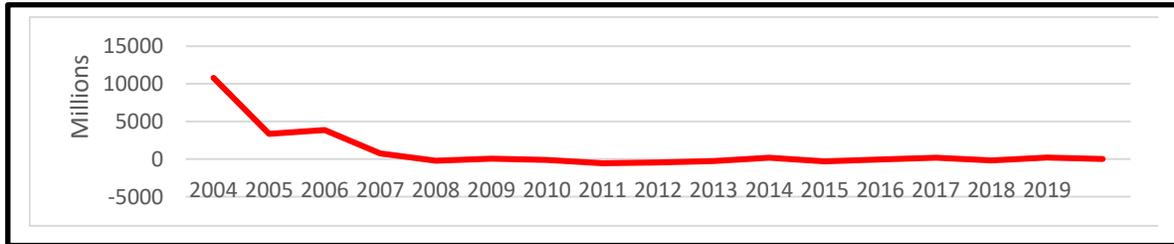
الجدول (2)

بيانات ونتائج مؤشر بويتز في العراق خلال المدة (2019-2004) (مليون دينار)

$b^* - b_t$ Butier's (Indicator)	b^*	نسبة الدين إلى النتائج المحلي الإجمالي (b_t)	القيمة الصافية للثروة من النتائج المحلي الإجمالي (w_t)	($r - q$)	معدل نمو النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي (q)	سعر الفائدة الحقيقي (r)	البيان السنة
10793583517	10793583772	254.6	-106973080	-100.9	79.9	-21	2004
3352736798	3352736979	181.1	-74837879	-44.8	15.9	-28.9	2005
3860325213	3860325304	91.1	-41869038	-92.2	55.0	-37.2	2006
750700853	750700922.4	69.4	-28435641	-26.4	16.6	-9.8	2007
-217116556	-217116518	37.6	8286890	-26.2	40.9	14.7	2008
56184676.2	56184723	46.8	2293254	24.5	-16.8	7.7	2009
-116843195	-116843155	40.0	6085581	-19.2	24.1	4.9	2010
-559329604	-559329577	27.7	18459722	-30.3	34.1	3.8	2011
-463166963	-463166940	23.1	29501079	-15.7	15.9	0.2	2012
-264994443	-264994423	19.8	42741036	-6.2	8.6	2.4	2013
174015225.1	174015247.6	22.5	23515574	7.4	-2.6	4.8	2014
-311676666	-311676623	42.5	-11761382	26.5	-25.0	1.5	2015
-61170933	-61170884.1	48.9	-22655883	2.7	2.1	4.8	2016
170535937	170535991.5	54.5	-37896887	-4.5	8.7	4.2	2017
-173355389	-173355355	33.6	9172241	-18.9	21.3	2.4	2018
192851211.2	192851238.4	27.2	30133006	6.4	-2.2	4.2	2019

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

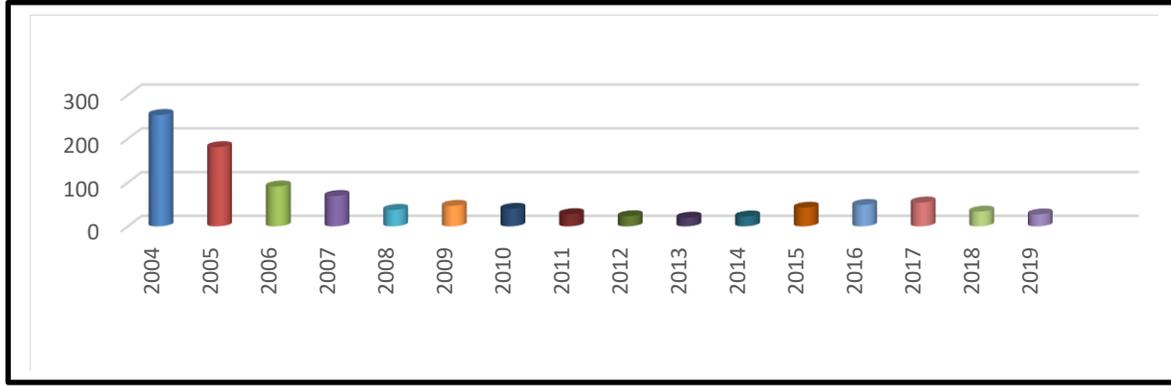
- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة المحاسبة، للمدة (2019-2004).
- وزارة المالية العراقية، (دائرة المحاسبة ودائرة الموازنة)، للمدة (2019-2004).



الشكل (8)

نسبة الدين الأساسي المستخدم إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2019-2004)

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (2) ومخرجات برنامج (Excel).



الشكل (9)

نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2019-2004)

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (2) ومخرجات برنامج (Excel).

المؤشر الثاني: مؤشر الفجوة الأولية ذات الأجل القصير (Short Term primary Gap Indicator): يُستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستوى الرصيد الأولي المخطط لتثبيت الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والرصيد الأولي الأساسي. ومن بيانات الجدول (3) والأشكال (10) و(11) نلاحظ أن النتائج تتفاوت ما بين القيم الموجبة والسالبة، ففي الأعوام (2015) و(2018) نرى أنها سالبة حيث بلغت بمحدود (-8194971.7) و(-40965363.1) مليون دينار وعلى التوالي، وفي هذا إشارة إلى أن الرصيد الأولي المستهدف أقل من الرصيد الأولي الحالي، ويُعزى ذلك إلى أن السياسة المالية العامة للبلد تنصف بالإستدامة المالية، لأنها تتجه نحو العمل على تخفيض مستوى الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي. في حين نلاحظ أن الأعوام الأخرى المتمثلة بالمدة (2004-2014) و(2016-2017) و(2019) سجلت قيماً موجبة والتي بلغت بمحدود (814660.6) و(6970495.9) و(5497158.8) و(6552117.7) و(6843817.7) و(16737016.1) و(18621868.0) و(6224990.2) و(10942060.6) و(11195709.0) و(17873725.5) و(18011320.7) و(15585965.8) و(18920405.5) مليون دينار وعلى التوالي، وهو ما يدل على أن السياسة المالية في البلد لم تحقق الإستدامة المالية، أي أن الرصيد الأولي المستدام أكبر من الرصيد الأولي الحالي، وأن مستوى الدين بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي يتجه نحو الإرتفاع نتيجةً لمتغيرات عديدة تسهم في تراكم الدين الحكومي والتي تعمل على تكرار العجز في الموازنة العامة، كما أن الرصيد الأولي المستهدف لتثبيت الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي يُعاني من عجز مالي قد لا يكفي لتغطية النفقات العامة للبلد. والجدول (3) هو تجسيد تطبيقي للكتابة الرياضية لمؤشر الفجوة الأولية ذات الأجل القصير في العراق خلال المدة (2004-2019)، وكما يلي:

الجدول (3)

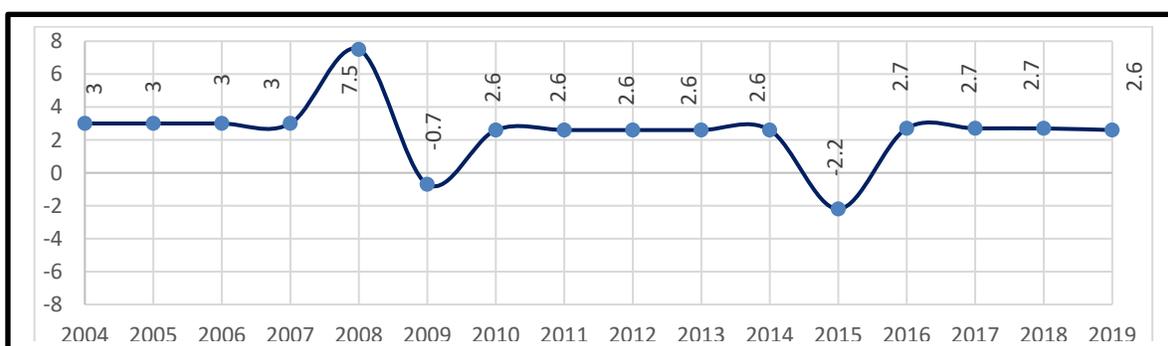
بيانات ونتائج مؤشر الفجوة الأولية ذات الأجل القصير في العراق خلال المدة (2019-2004) (مليون دينار)

البيانات	سعر الفائدة الحقيقي (r)	معدل النمو الديموغرافي (n)	(r - n)	نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (b)	BP*	الرصيد الأولي الحالي BP	BP* - BP Short Term primary Gap Indicator	السنة
	-21	3.0	-24	254.6	-6110.4	-820771	814660.6	2004
	-28.9	3.0	-31.9	181.1	-5777.1	-6976273	6970495.9	2005
	-37.2	3.0	-40.2	91.1	-3662.2	-5500821	5497158.8	2006
	-9.8	3.0	-12.8	69.4	-888.3	-6553006	6552117.7	2007
	14.7	7.5	7.2	37.6	270.7	-6843547	6843817.7	2008
	7.7	-0.7	8.4	46.8	393.1	-16736623	16737016.1	2009
	4.9	2.6	2.3	40.0	92.0	-18621776	18621868.0	2010

6224990.2	-6224957	33.2	27.7	1.2	2.6	3.8	2011
10942060.6	-10942116	-55.4	23.1	-2.4	2.6	0.2	2012
11195709.0	-11195713	-4.0	19.8	-0.2	2.6	2.4	2013
17873725.5	-17873676	49.5	22.5	2.2	2.6	4.8	2014
-8194971.7	8195129	157.3	42.5	3.7	-2.2	1.5	2015
18011320.7	-18011218	102.7	48.9	2.1	2.7	4.8	2016
15585965.8	-15585884	81.8	54.5	1.5	2.7	4.2	2017
-40965363.1	40965353	-10.1	33.6	-0.3	2.7	2.4	2018
18920405.5	-18920362	43.5	27.2	1.6	2.6	4.2	2019

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات:

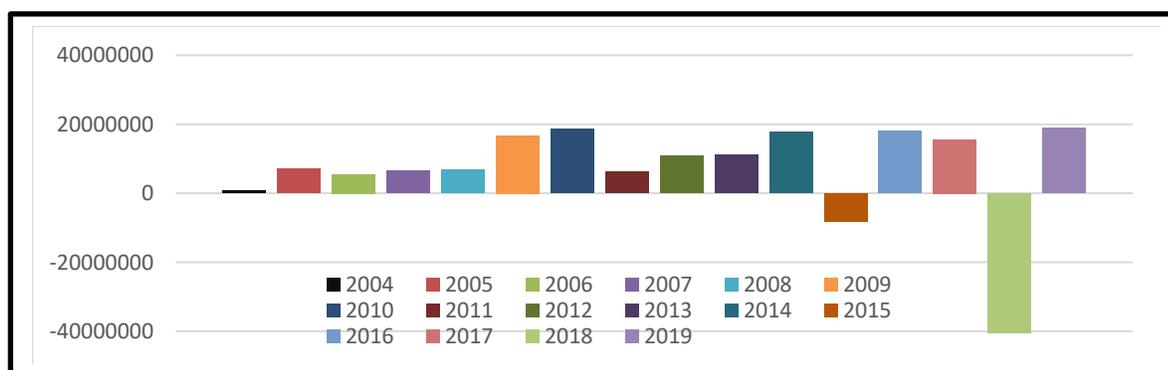
- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة المحاسبة، للمدة (2019-2004).
- وزارة المالية العراقية، (دائرة المحاسبة ودائرة الموازنة)، للمدة (2019-2004).



الشكل (10)

معدل نمو عدد السكان في العراق للمدة (2019-2004)

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (3) ومخرجات برنامج (Excel).

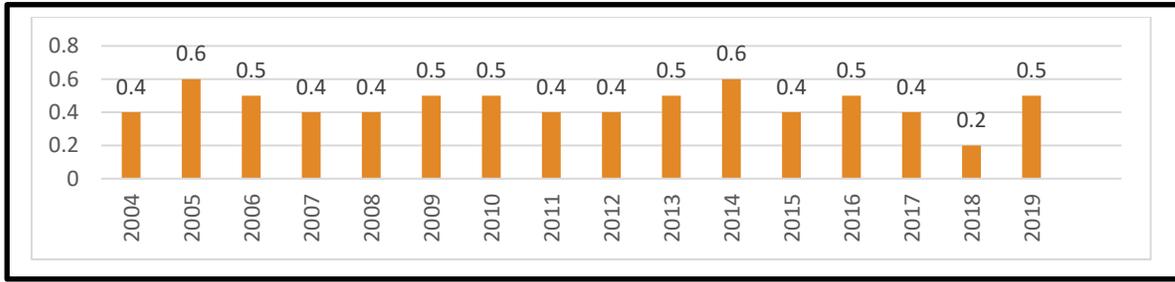


الشكل (11)

مؤشر الضجوة الأولية ذات الأجل القصير في العراق للمدة (2019-2004)

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (3) ومخرجات برنامج (Excel).

المؤشر الثالث: مؤشر الإتساق المالي (Fiscal Consistency Indicator): يُستعمل هذا المؤشر في بيان مدى إتساق السياسة الضريبية المعمول بها في البلد، والدور الذي يسعى إلى تحقيق إستدامة السياسة المالية، حيث يتم ذلك من خلال الكشف عن مستوى الدخل المستدام والذي يحافظ على ثبات نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، بالمقارنة مع الدخل الجاري أو الإيراد الحكومي الوارد في السنة (t). ومن خلال بيانات الجدول (4) والنتائج التي تم التوصل إليها نجد أنها حققت نتائج سالبة خلال المدة (2004-2019) والتي بلغت بمجموع (1525688.7-) و(530112.7-) و(2425416.9-) و(947457.8-) و(5553854.7-) و(2836092.9-) و(2012650.5-) و(2372992.9-) و(2583616.3-) و(2743928.3-) و(1884959.9-) و(5415850.3-) و(3103150.5-) و(5266299.9-) و(8525005.8-) و(6333985.4-) مليون دينار وعلى التوالي، أي أن مستوى الدخل المستدام (T^*) أقل من مستوى الدخل الفعلي الجاري (T)، بمعنى آخر أن الفجوة الضريبية سالبة وهذا دليل على أن معدل الضريبة المتحقق خلال مدة الدراسة أقل من معدل الضريبة المخطط له واللازم لتمويل الإنفاق الأولي وبالتالي عدم تحقق الإستدامة المالية حسب هذا المؤشر، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض في نسبة الإنفاق الحكومي بدون أعباء الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدل النمو الحقيقي مما أدى بالنتيجة إلى تحسن مستوى معدل الضريبة الفعلي، ولكن بالمقابل فإنها غير كافية لتغطية النفقات الحكومية مما يؤدي إلى أن تكون الواردات الحكومية المتحصلة غير كافية لتغطية الأعباء العامة، والأشكال (12) و(13) توضح سلوك هذا المؤشر. نستنتج مما سبق إلى ضرورة الحفاظ على المستوى المطلوب من الإيراد الضريبي والذي يكون له القدرة على تثبيت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في ظل سياسة الإنفاق الجارية للدولة، وإن المحافظة على هذه النسبة ستعمل بالنتيجة في الحفاظ على مستوى مناسب من الإيراد الحكومي. لذا ينبغي خفض النفقات الحكومية غير الضرورية والتي لا تساهم في التنمية الاقتصادية وتنوع مصادر الدخل للدولة وعدم الإعتماد على مصدر واحد كالإيرادات النفطية وتطوير الجهاز الضريبي وترشيد الإعفاءات الضريبية وإيجاد أوعية وقنوات ضريبية جديدة والحد من مشكلة التهرب الضريبي وزيادة الرقابة وتأهيل ملاك علمي وعملي للقيام بعملية التحاسب الضريبي وحصر المكلفين بالضريبة إذ لا يزال هناك العديد من القنوات والأوعية خارج نطاق الفرض والتحاسب الضريبي. والجدول (4) هو تجسيد تطبيقي للكتابة الرياضية الخاصة بالمؤشر بالإستناد إلى تطور كل من الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة للمدة (2004-2019)، وذلك بإستخدام بيانات مستخلصة من تقارير مختلفة لوزارة المالية العراقية ووزارة التخطيط العراقية، وكما موضح في الأشكال (12) و(13):



الشكل (12)

نسبة الإنفاق الحكومي إلى الـ (GDP) بدون مدفوعات الفائدة في العراق للمدة (2019-2004)

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (4) ومخرجات برنامج (Excel).

الجدول (4)

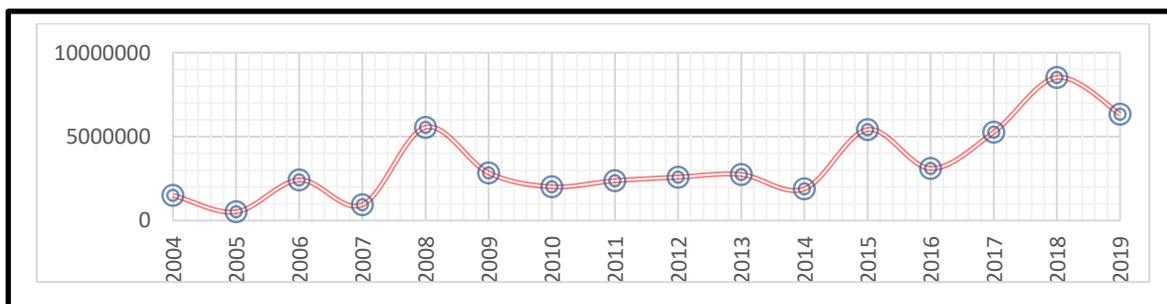
بيانات ونتائج مؤشر الإتساق المالي في العراق خلال المدة (2019-2004) (مليون دينار)

($T^* - T$) Fiscal Consistency Indicator	العيب الضريبي الفعلي (T)	T^*	$(r - q) b^*$	نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (b^*)	$(r - q)$	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (q)	سعر الفائدة (r)	نسبة الإنفاق الحكومي بدون مدفوعات الفائدة إلى الـ (GDP)	البيان السنة
-1525688.7	1500000	-25688.7	-25689.1	254.6	-100.9	79.9	-21	0.4	2004
-530112.7	522000	-8112.7	-8113.3	181.1	-44.8	15.9	-28.9	0.6	2005
-2425416.9	2417018	-8398.9	-8399.4	91.1	-92.2	55.0	-37.2	0.5	2006

-947457.8	945626	-1831.8	-1832.2	69.4	-26.4	16.6	-9.8	0.4	2007
-5553854.7	5552870	-984.7	-985.1	37.6	-26.2	40.9	14.7	0.4	2008
-2836092.9	2837240	1147.1	1146.6	46.8	24.5	-16.8	7.7	0.5	2009
-2012650.5	2011883	-767.5	-768.0	40.0	-19.2	24.1	4.9	0.5	2010
-2372992.9	2372154	-838.9	-839.3	27.7	-30.3	34.1	3.8	0.4	2011
-2583616.3	2583254	-362.3	-362.7	23.1	-15.7	15.9	0.2	0.4	2012
-2743928.3	2743806	-122.3	-122.8	19.8	-6.2	8.6	2.4	0.5	2013
-1884959.9	1885127	167.1	166.5	22.5	7.4	-2.6	4.8	0.6	2014
-5415850.3	5416977	1126.7	1126.3	42.5	26.5	-25.0	1.5	0.4	2015
-3103150.5	3103283	132.5	132.0	48.9	2.7	2.1	4.8	0.5	2016
-5266299.9	5266055	-244.9	-245.3	54.5	-4.5	8.7	4.2	0.4	2017
-8525005.8	8524371	-634.8	-635.0	33.6	-18.9	21.3	2.4	0.2	2018
-6333985.4	6334160	174.6	174.1	27.2	6.4	-2.2	4.2	0.5	2019

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات:

- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة المحاسبة، للمدة (2019-2004).
- وزارة المالية العراقية، (دائرة المحاسبة ودائرة الموازنة)، للمدة (2019-2004).



الشكل (13)

العبء الضريبي الفعلي في العراق للمدة (2019-2004)

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (4) ومخرجات برنامج (Excel).

المؤشر الرابع: مؤشر الفائض أو العجز المالي الأولي (الجاري) - الإطار - المعدل (Initial Financial Deficit Indicator): يُعد هذا المؤشر من مؤشرات الدعم المستديم، حيث أن السياسة المالية المُحققة لإستدامة الدين العام هنا يجب أن تحتفظ بنسبة فائض مالي أولي من الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي عند المستوى الحالي لغرض ضمان ثبات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. ومن بيانات الجدول (5) والأشكال (14) و(15) نلاحظ أن الموازنة العامة حققت فائضاً مالياً أولاً خلال الأعوام (2015) و(2018) إذ سجلت بمحدود (8195083.3) و(40965326.9) مليون دينار وعلى التوالي، أي أنه تم تحقيق الإستدامة المالية هنا ويُعزى ذلك إلى تحقق إيرادات عامة أعلى من النفقات العامة. أما الأعوام (2014-2004) و(2017-2016) و(2019) فقد سجلت عجزاً مالياً أولاً إذ كانت نتائج المؤشر بالسالب حيث بلغت (-821075.3) و(-6976759.3) و(-5500965.2) و(-6553108.6) و(-6843569) و(-16736696) و(-18621807) و(-6224981) و(-10942136) و(-11195724) و(-17873775) و(-18011175) و(-15585911) و(-18920501) مليون دينار وعلى التوالي، وهذا يدل على عدم تحقق الإستدامة المالية، أي شهد الإقتصاد الكلي للبلاد تقلبات سريعة في متغيراته أدت إلى أن يختلف تقدير الرصيد الأولي المعدل. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إستدامة الدين العام يمكن تحقيقها حسب هذا المؤشر إذا ما تمكنت الموازنة العامة للبلاد وخلال مدة زمنية طويلة أن تُحقق فائض أولي تراكمي يضمن زيادة قدرة الحكومة على سداد الديون وأعبائها المستحقة.

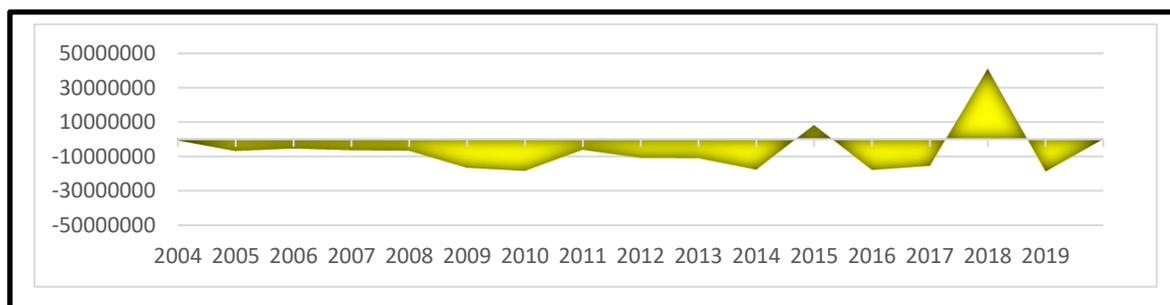
الجدول (5)

بيانات ونتائج مؤشر الفائض أو العجز المالي الأولي (الجاري) في العراق خلال المدة (2019-2004) (مليون دينار)

Initial Financial Deficit Indicator	الرصيد الأولي المعدل	$(r - g)$ b_{t-1} $1 + g$	b_{t-1}	$(r-g)$ $1 + g$	$(1+g)$	$(r - g)$	معدل النمو الحقيقي (g)	سعر الفائدة الحقيقي (r)	البيان السنة
-821075.3	-820771	-304.3	253.6	-1.2	80.9	-100.9	79.9	-21	2004
-6976759.3	-6976273	-486.3	180.1	-2.7	16.9	-44.8	15.9	-28.9	2005
-5500965.2	-5500821	-144.2	90.1	-1.6	56	-92.2	55.0	-37.2	2006
-6553108.6	-6553006	-102.6	68.4	-1.5	17.6	-26.4	16.6	-9.8	2007
-6843569	-6843547	-22.0	36.6	-0.6	41.9	-26.2	40.9	14.7	2008
-16736696	-16736623	-73.3	45.8	-1.6	-15.8	24.5	-16.8	7.7	2009
-18621807	-18621776	-31.2	39	-0.8	25.1	-19.2	24.1	4.9	2010
-6224981	-6224957	-24.0	26.7	-0.9	35.1	-30.3	34.1	3.8	2011
-10942136	-10942116	-19.9	22.1	-0.9	16.9	-15.7	15.9	0.2	2012
-11195724	-11195713	-11.3	18.8	-0.6	9.6	-6.2	8.6	2.4	2013
-17873775	-17873676	-98.9	21.5	-4.6	-1.6	7.4	-2.6	4.8	2014
8195083.3	8195129	-45.7	41.5	-1.1	-24	26.5	-25.0	1.5	2015
-18011175	-18011218	43.1	47.9	0.9	3.1	2.7	2.1	4.8	2016
-15585911	-15585884	-26.8	53.5	-0.5	9.7	-4.5	8.7	4.2	2017
40965326.9	40965353	-26.1	32.6	-0.8	22.3	-18.9	21.3	2.4	2018
-18920501	-18920362	-138.9	26.2	-5.3	-1.2	6.4	-2.2	4.2	2019

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات:

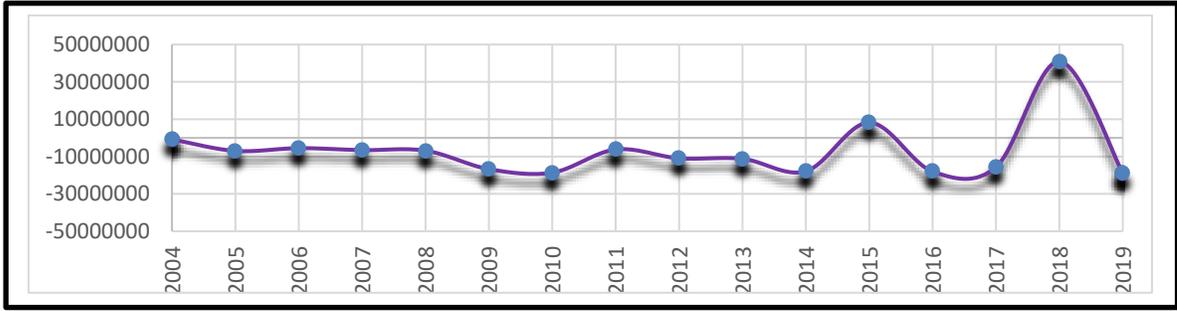
- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة المحاسبة، للمدة (2019-2004).
- وزارة المالية العراقية، (دائرة المحاسبة ودائرة الموازنة)، للمدة (2019-2004).



الشكل (14)

الرصيد الأولي المعدل في العراق للمدة (2019-2004)

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (5) ومخرجات برنامج (Excel).



الشكل (15)

مؤشر الفائض أو العجز المالي الأولي (الجاري) في العراق للمدة (2019-2004)

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (5) ومخرجات برنامج (Excel).

وأخيراً لأبد من القول أن التحليل السابق لنماذج تقييم الإستدامة المالية في العراق خلال المدة (2019-2004) بينت لنا أن أغلب النتائج التي تم التوصل إليها من خلال النماذج المذكورة إستدلت على إنعدام تحقق الإستدامة المالية في العراق، وذلك بسبب عدم قدرة الحكومة على تحقيق المستويات المطلوبة من الإيرادات العامة واللازمة لتغطية نفقاتها وديونها وأعباء هذه الديون، مما شكل بالنتيجة تحدياً مستمراً أمام السياسة المالية للبلاد وعبئاً كبيراً للأجيال المقبلة في ظل التقلبات والقيود التي تُقيد السياسة المالية للبلاد بالإضافة إلى شروط مؤسسات التمويل الدولية. واستناداً لنتائج التحليل في الجانب العملي يمكن القول بعدم صحة فرضية البحث والتي تنص على (أن السياسات المالية للحكومات العراقية تحقق شروط الإستدامة المالية في الإقتصاد الوطني)، وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على (أن السياسات المالية للحكومات العراقية لم تحقق شروط الإستدامة المالية في الإقتصاد الوطني).

المبحث الرابع: الإستنتاجات والمقترحات

أولاً: الإستنتاجات:

1. إن مفهوم الإستدامة المالية يُعبّر عن قدرة الدولة على إدامة الإنفاق الحالي والديون المترتبة بذمتها والضرائب وغيرها في المدى الطويل، مع بقاء القدرة على الوفاء بكافة الإلتزامات الحالية والمستقبلية أو النفقات الأساسية للدولة دون الحاجة إلى اللجوء إلى إعادة الهيكلة للدين العام أو شطب جزء منه أو عدم التوقف عن خدمته، لذا فإن إستدامة السياسة المالية تُعد مؤشراً مهم من مؤشرات نجاح أو إخفاق السياسة المالية للبلاد.
2. إفتقار السياسة المالية للدولة إلى المكانة المهمة في السياسة الإقتصادية المعاصرة، بسبب وجود التدخلات السياسية في النشاطات الإقتصادية وإنعدام الرؤية الواضحة للحكومات المتعاقبة خصوصاً بعد عام (2003) حول الوضع المالي والإقتصادي للدولة.
3. إن نتائج تقييم الإستدامة المالية للمؤشرات المستخدمة في الدراسة وهي (نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) و(نسبة خدمة الدين العام إلى الإنفاق العام) و(نسبة نمو الإنفاق العام إلى نسبة نمو الإيراد العام) و(نسبة الإيرادات العامة إلى النفقات العامة) و(نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة) و(نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الإيرادات العامة) أشارت إلى عدم تحقق إستدامة الوضع المالي في العراق خلال مدة الدراسة (2004-2019).
4. أكدت نتائج تحليل نماذج تقييم الإستدامة المالية في العراق للمدة (2019-2004) وهي (مؤشر بويتز) و(مؤشر الفجوة الأولية ذات الأجل القصير) و(مؤشر الإنفاق المالي) و(مؤشر الفائض أو العجز المالي الأولي) على عدم تحقق الإستدامة المالية في العراق وخلال فترة الدراسة.
5. إن الإستدامة المالية تتحقق عند تحقق شروط معينة منها تحقق الإستقرار في مستوى نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وغيرها، حيث أن تحقق ما تم ذكره يُشير إلى إستيفاء الإستدامة المالية للشروط والتكامل في أركانها، وهذا ما أشارت إليه فرضية الدراسة الحالية.

ثانياً: المقترحات:

1. لابد من الإهتمام بتحقيق الإستدامة المالية في العراق وبشكل دوري من خلال إعادة النظر في السياسة النقدية والمالية والوصول إلى مستوى مثالي من التنسيق بينها لغرض تحقيق النمو المستدام.

2. العمل على رفع مستوى الكفاءة في النظام الضريبي الحالي من خلال تشجيع الإستثمار الذي يقود إلى توسيع نطاق الضريبة وسن التشريعات الضريبية اللازمة لمعالجة مختلف الفجوات والإختلالات وتحسين السعر الضريبي وشمول مختلف الأوعية الضريبية ورفع مستوى الأداء لدى الأجهزة الفنية العاملة في مصلحة الضرائب وهذا ينصب بالنتيجة في تقليل اعتماد الحكومة على المورد النفطى لغرض تحقيق الإستدامة في الوضع المالى للبلاد.
3. وضع إستراتيجية تُسهّم في تقليل ديون البلد الداخلية والخارجية وأعبائه المترتبة باعتبارها تُشكل ضغطاً على النفقات الحكومية، فضلاً عن السعي في إعادة التشاور من أجل شطب الديون جزئياً أو كلياً والإستفادة من تحسن وضع العلاقات العامة الخارجية للبلاد مع البلدان الأخرى.
4. زيادة تركيز الحكومة الإتحادية على إتخاذ خطوات جديّة وواقعية في إصلاح السياسة المالية للبلاد وتنويع مصادر التمويل اللازمة للموازنة العامة وذلك بالعمل على تطوير القطاع المصرفي وتنشيط سوقاً للأوراق المالية وتخفيض الديون المتراكمة بالإضافة إلى إستثمار مختلف القروض وخاصةً الخارجية منها في تطوير المشاريع الإنتاجية دون التشغيلية.
5. تقترح الدراسة ضرورة التطرق الى مؤشر الرصيد الاساسي غير النفطى لماله من تأثير كبير على صافي الثروة اذ ان تحسين هذا المؤشر يتم من خلال التركيز على الايرادات غير النفطية التي ترتبط بشكل كبير بمو القطاع غير النفطى في البلد من جهة وبتحسين الاداء الضريبي من جهة اخرى، اذ يمكن في هذا الاطار استخدام جزء من الايرادات النفطية لدعم نمو مستدام في القطاعات الاخرى وخصوصاً الزراعي والصناعي ولا تقصد هنا الدعم غير المنتج الذي سبق وان مارسه القطاع العام وانما الدعم القائم على تسييد القطاع الخاص من خلال تفعيل معايير الكفاءة والتنافسية لديه.

المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية:

1. إسماعيل، ميم العبي، وهذال، أحمد حامد جمعة، (2019)، تحليل إستدامة الدين العام في ظل رعية الإقتصاد العراقي للمدة 2005-2015، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 25، العدد 113، العراق.
2. حسين، عبير محمد ثروت، (2009)، الإستدامة المالية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.
3. خن، فتحي، وعبدالرزاق، فوزي، (2016)، تقييم مؤشرات الإستدامة المالية في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 45، الجزائر.
4. سلجان، عمرو محمد محمود، (2010)، إدارة الدين العام: الإنتقال من مفهوم الإستدامة المالية إلى مفهوم الإستدامة الإقتصادية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 2، العدد 4، جمهورية مصر العربية.
5. سفاقه بي، أيوب أنور حمد، وبداوه بي، سردار عثمان، (2015)، تحليل الإستدامة المالية في إقليم كردستان العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 7، العدد 13، العراق.
6. الطائي، هناء عبدالحسين، والشلال، محمد عزيز محمد، (2015)، قياس إستدامة الدين العام في ظل برامج الإصلاح الإقتصادي لدول مختارة (مصر والأردن) للمدة 1990-2011، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة واسط، المجلد 1، العدد 17، العراق.
7. عناية، حسين غازي، (1998)، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
8. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، دائرة المحاسبة، التقارير السنوية للمدة (2004-2019).
9. وزارة المالية العراقية، دائرة المحاسبة ودائرة الموازنة، النشرات السنوية للمدة (2004-2019).

ثانياً: المصادر باللغة الإنكليزية:

1. Abdullatif, E., (2009), Development of Government Bonds market in Iraq: Application of Japan Experiences to Iraq, No. 449, March.
2. Aleš, K., (2006), Fiscal Sustainability - Definition, Indicators and Assessment of Czech Public Finance Sustainability, Working paper series 3, Czech National Bank, October, <https://www.cnb.cz/>.
3. Ayumu, yamauchi, (2004), Fiscal sustainability: the case of Eritrea, IMF Working Paper, WP/04/7, January, <https://www.imf.org/>.
4. Chikaza, Zakaria, (2015), Analysis of financial sustainability and outreach of microfinance institution (MFLS) in Zimbabwe: case study of Harare, Research assignment presented in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of philosophy in development finance, Bosch university.
5. Estermann, T., & Pruvot, Enora B., (2011), financially sustainable universities II: European universities diversifying income streams. European university association. Belgium.
6. Garrick, Hileman, (2012), the Seven Mechanisms for Achieving Sovereign Debt Sustainability. Working Papers No.162/12, London School of Economics. March.
7. Giammarioli, N., Nicke, C., Rother, P., & Vidal, J., (2007), Assessing Fiscal Soundness: theory and practice, European Central Bank, Fiscal Policies Division, occasional paper series, No. 56, March, <https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/scpops/ecbocp56.pdf>.
8. IMF, (2000), Debt and Reserve Related Indicators of External Vulnerability, Prepared by the Policy Development and Review Department in consultation with other Departments, March 23.
9. IMF, (2007), Sovereign Debt Restructuring and Debt Sustainability (An Analysis of Recent Cross-Country Experience), Washington, D.C., USA.

10. International organization of supreme audit institutions. (2010), Debt indicators. INTOSAI general secretariat, A-1033, November, Vienna, Austria, https://www.coa.gov.ph/wgpd/Anexos/160211/DebtInd_i.pdf.
11. Ronald, Sturm, & Markus, Muller, (1999), public deficits a comparative study of their economic and political consequences in Britain, Canada, Germany, and the United States, Longman, New York, U.S.A.
12. Schadler, S., (1995), IMF conditionality: Experience under stand-by and extended arrangements, Part II: Background papers, Vol. 2, September, ISSN: 0251-6365, International monetary fund, Washington, USA.
13. Sineviciene, L., & Railiene, G., (2015), The Nexus between Government Size, Tax Burden and Private Investment, 20th International Scientific Conference Economics and Management, ICEM, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Kaunas University of Technology, School of Economics and Business, Doi: 10.1016.
14. Talvi, E., & Vègh, C., (1998), fiscal policy sustainability: A basic framework, new sustainability indicators, Washington, D.C., Inter-American Development Bank, December, USA.
15. Talvi, E., Vègh C., & Izquierdo A., (2003), Sudden Stops, the real Exchange Rate, and Fiscal Sustainability: Argentina lessons, NBER Working Paper series, No: 9828, Cambridge, 1050 Massachusetts, National Bureau of Economic Research, July, <https://www.nber.org>.
16. Wyplosz, C. (2007), Debt Sustainability Assessment: The IMF Approach and Alternatives. Graduate Institute of International Studies. HEI Working Paper No: 03, Geneva Economics.